

الكسندرا كولونتاى وقضية النساء

سامي منير

مستقبلاً. فخضوع المرأة وانصياعها للقطب الثاني من الجنس البشري قديمان قدم الزمن. لذلك لا أمل ألبتة في تغيير وضع المرأة، و«من العسير أن يتبدل أي شيء في شروط وجودها، طالما أن هذه الشروط تحددها قبل كل شيء خصائص جنسها».

بهجوم خاطف طالما دلّت عليه في مواقفها وتحركاتها السياسية والحزبية، خلال وجودها في السلطة وفي المعارضة على حدٍ سواء، تُبادر كولونتاى الى تسجيل واقعة مؤكدة مفادها أن غياب حقوق المرأة وخنوعها ما كانا من سمات المجتمع البشري في كل آن وزمان، بل أن استعراضاً دقيقاً لوضع المرأة المتغير والتحول باستمرار خلال مختلف مراحل التطور الاجتماعي كفيل بأن يوضح، بما لا يترك مجالاً لأي لبس، بأن هذا الغياب للحقوق وعدم استقلالية المرأة داخل المجتمع ليسا بتلك الصفات الفطرية اللازمة والمتأصلة في «طبيعة» المرأة. فتبعية المرأة وعدم تحررها لا يجدان تعليلاً لها في سمات «طبيعية» مزعومة وإنما في طبيعة العمل الموكل الى المرأة في مجتمع بعينه، أي في الدور الاقتصادي الذي تؤديه كعنصر منتج. ذلك هو محور كتاب كولونتاى باختصار: وضع المرأة الاجتماعي متوقف، أساساً، على أهمية دورها الانتاجي.

تحت وابل من الكتابات والبيانات والتنظيرات «النسوية» الغزيرة التي تهطل علينا كالسيل العارم منادية بالتحرر من «الطفيلان» المذكوري الكوفي، و«توتاليتارية» الجنس المذكّر المستبد، تُقبل علينا ألكسندرا كولونتاى (١٨٧٢ - ١٩٥٢)، المرأة والكاتبة والمناضلة الاشتراكية، «المرأة الجديدة» كما كان يملو لها ان تُلقب، حاملة لنا معها ما يصح وصفه بأنه «الدليل»^(١) من دون سائر التراث «النسوي» الوفير، لتعمل قضية المرأة تعقلاً واقعياً موضوعياً مجرداً، وتلمس السبل العلمية الى تحررها السياسي والاجتماعي والاقتصادي - وحتى الجنسي - في عصرنا الثوري هذا الذي لم يترك جانباً من جوانب حياتنا الانسانية إلا عاجله بسكين التغيير والتشوير طموحاً إلى المثال والكمال.

تستهل كولونتاى (Alexandra Colontai) كتابها الذي يحوي أربع عشرة محاضرة، كانت قد ألقتها على طالبات كن يتهيأن للعمل في قطاعات نسائية في مطلع عهد الجمهورية السوفياتية الفتية، تستله بطرح الصيغة المتداولة تاريخياً عن كيفية نشوء «قضية النساء»: من أن غياب حقوق المرأة وانعدام مساواتها مع الرجل أمور يُملأها التاريخ^(٢)، وهي غير قابلة للزوال لا حاضراً ولا

ان كولونتاي، على عكس ما قد يظن الكثيرون منا، تنبأها بخصوصية المرأة البيولوجية. فما من شك في ان الحياة البيولوجية تلعب دوراً أكبر وأكثر تعقيداً لدى المرأة منه لدى الرجل. ونظراً الى خصائصها الجسدية الميّزة، ستجد المرأة نفسها دوماً في وضع خاص، وان المجتمع لن يلحق الضرر لا بنفسه ولا بالمرأة اذا ما احترم تلك الخصائص ووضعها بمين الاعتبار. والحال ان كولونتاي تفرّق جيداً بين ظاهرتين مختلفتين جذرياً وان كانتا تبدوان مترابطتين ظاهرياً: البيولوجيا النسائية والقوام النسائي. الأولى هي نتاج الطبيعة والثاني هو نتاج المجتمع، ولا سبيل الى الخلط بين الاثنين. لذلك فهي تدعو الى وجوب الإصلاح دائماً، وفي مطلق الاحوال، على مميزات المرأة الجسدية، وعلى خاصيتها المتمثلة بالقدرة على الانجاب. فالمرأة - في أحسن الاحوال (أي عندما تتحقق المساواة التامة في الحقوق بين الرجل والمرأة) ليست مواطنة وعاملة فحسب، بل أيضاً منجبة - أداة لديمومة الجنس و«صحة العرق» على حد تعبيرها، وهذا ما يفرض عليها وضماً خاصاً ابداعياً، ينبغي ألا يُؤول تأويلاً مغلوطاً أو مشتطاً من قبيل اسباغ سمات «السلبية والمازوخية والنرجسية والانفعالية... الخ». على الشخصية المؤنثة نتيجة لمعطيات تكوينية (فيزيولوجية)، كما فعل فرويد وأتباعه مثلاً.

تصادق كولونتاي على مقولة ماركس من ان إذلال الجنس النسوي هو سمة للتمدن والهمجية معاً، مع الفارق الوحيد وهو ان الهمجية تمارس، عادةً، أية رذيلة (اذا كان ثمة من رذيلة في عرفها) بلا برقع أو تجميل، في حين يرفع التمدن تلك الرذيلة نفسها الى غلط من الوجود، معقد، مزدوج المعنى، ملتبس ومراء. وفي نظر كولونتاي لو لم تكن الحضارة البرجوازية الحديثة تنم عن شيء من الازدواجية والمخاتلة، لما كان هناك أصلاً من داع للوقوف هنيهة واحدة أمام موضوع العصر الشائك «قضية النساء»⁽³⁾.

على كل، تعود بنا كولونتاي في رحلة مشوقة للغاية، وعبر ست محاضرات تمهيدية، إلى الجذر الاصلي لقضية النساء، تستكشف لنا وضع المرأة في التشكيلات الاجتماعية

- الاقتصادية المختلفة، وبحسب تطور مختلف أشكال المجتمع الاقتصادية⁽⁴⁾، وذلك تأكيداً لنظريتها في أن وضع المرأة ينجم على الدوام عن غلط العمل الذي تؤديه في مرحلة محدّدة من تطور نظام اقتصادي معين.

في وصف تفصيلي وسع شامل يغلب عليها طابع التحليل الدقيق، تدرس كولونتاي وضع المرأة المتغيّر بدءاً من مرحلة المشاعية البدائية، ثم تحت نظام العبودية، ففي ظل نظام الاقتصاد الاكتفائي الطبيعي (المعروف عامةً بالنظام الاقطاعي)، ثم في المجتمع الزراعي والحرفي فصر ازدهار التجارة والصناعة اليدوية والصناعة المعملية... ثم أخيراً في مرحلة ازدهار الصناعة الرأسمالية الكبرى، لتخلص من ثم الى وضع الخطوط الكبرى لمشروع تحرر المرأة في عصرنا الراهن عبر سبع محاضرات متممة تنطوي نصف الكتاب تقريباً تتناول فيها أبعاد الحركة النسوية ودور المرأة العاملة في الصراع الطبقي، وتختلف أوجه تنظيم العمل النسائي وشروطه، وتشوير العادات والأعراف والمسلّمات في الحياة اليومية، وصولاً الى نفوذ كامل للموروث الاخلاقي البائد وإحلال علاقات جديدة بكل معنى الكلمة بين الجنسين عمله تقوم على مفهوم للحب يتوافق مع الأسس الاخلاقية - الجنسية للطبقة الطليعية الصاعدة⁽⁵⁾.

اذن نحن أمام لوحة بانورامية للمرأة وتطورها الاجتماعي طرداً مع تنامي دورها الاقتصادي كعامل منتج. فدور المرأة في النظام الاقتصادي، كما قال اوغست بيبيل، هو الذي يحدد سائر حقوقها الزوجية والسياسية والاجتماعية. فحيث كانت المرأة تؤدي دور المنتجة الأساسية في النظام الاقتصادي كانت تُحترم وتُوقّر وتمتّع بحقوق مرموقة. لكن حيث كان عملها يرتدي أهمية ثانوية كانت تحتل وضماً تابعاً وتجرد من الحقوق وتتحول الى خادمة للرجل، أو بالاحرى الى كائن دوني يُعامل معاملة البهائم. وكولونتاي التي لم يفتها قط أن تُبدي إعجاباً استثنائياً بهذا المفكر الاشتراكي المستقبلي، بيبيل، قد رفعت هذا التطابق الوثيق والعضوي بين مشاركة المرأة في الانتاج ووضعها في المجتمع الى مرتبة القانون الاجتماعي الوضعي النافذ.

وهكذا أخطأ الباحثون، في عُرْفها، خطأ جسيماً حين ربطوا تحرر المرأة بؤسسة الزواج. فليس الزواج (حتى ولو كان قسرياً) هو الذي يُفسر فقدانها للحرية لدى أقوام الرعاة الرُّحَّل، بل هو الدور الاقتصادي للمرأة الذي كان آنذاك دوراً ثانوياً جداً. وما يقطع بصحة هذه المقولة ان المرأة صارت تتمتع بقدر أكبر من التقدير والاحترام لدى قبائل الزَّرَّاع لأنها لعبت دوراً منتجاً رئيسياً في الانتاج الزراعي عندما تحولت الزراعة بسرعة فائقة الى قاعدة اقتصادية للقبيلة. وتذكرنا الكاتبة هنا بأن البشرية تدن للمرأة باكتشاف الزراعة، وكذلك استخدام النار كأداة اقتصادية، واكتشاف الحرف البدائية من غزل ونسيج وفوخرة. وهي تبعد ما أمكن عن الاحالة الى الاساطير والخرافات التي تتحدث عن المرأة كربة الأرباب وإلهة الآلهة^(١). فليس من دأع لوسيط من خارج طالما ان المرأة والأرض صنوان: انها تولدان الحياة وتضمنان استمرارها، وهما المصدران الأساسيان لجميع الخيرات. وفي ذلك تُدلل كولونتاي على مراعاة صارمة لمبادئ الفلسفة المادية.

تُشدد كولونتاي على عاملين اثنين كان لهما أبلغ الأثر في تعميق اضطهاد المرأة من خلال ابعادها عن دائرة العمل المنتج: الاول، تقسيم العمل الذي قام على تمايز الجنسين فيزيولوجياً، والثاني، ظهور الملكية الخاصة الذي ترتب عليه انفصال الاقتصاد العائلي عن الاقتصاد القلبي، هذا الذي تميز بطابعه الجماعي وتجانسه... لكن اذا كانت الملكية الخاصة غير مسؤولة عن حالة اللامساواة بين الجنسين، إلا انها أسهمت في تدعيم هذه اللامساواة من خلال فرضها لأسبقية تلمس الربح الخاص على العمل لصالح المجموع. ونحصر كولونتاي على توضيح حقيقة، درءاً للوقوع في التباس، وهي ان الملكية الخاصة ما كانت لتؤدي الى استبعاد المرأة وتشديد اضطهادها لو لم تكن هذه الأخيرة قد فقدت أصلاً مكانتها كمسؤولة أساسية عن تأمين حاجات القبيلة. وقد عجل ظهور الملكية الخاصة بسيرورة إبعادها عن العمل المنتج، تلك السيرورة التي كانت قد بدأت فعلاً منذ عصر المشاعية البدائية، عند مربي الماشية، كما سبق القول.

وهكذا تربط كولونتاي اضطهاد المرأة بتقسيم العمل أساساً، هذا التقسيم القائم على تمايز الجنسين والذي أتاح للرجل ان يحتكر كامل العمل المنتج وترك للمرأة المهام الثانوية. وقد تجلّى ذلك في أوضح صوره بتقسيم العمل داخل الاقتصاد المنزلي (العائلي) اذ احتكر الذكور شتى الأعمال الخارجية، فيما حُك على المرأة بأن تصبح أسيرة البيت/المطبخ. ومع اكتمال تقسيم العمل هذا وتطوره، ترسخ خضوع المرأة واشتدت تبعيتها أكثر فأكثر إلى ان آلت الى حالة من العبودية الصارخة.

هذا الوضع، أو بالأحرى هذا «القدر» النسوي، كما تسميه كولونتاي، لم يختلف جوهرياً عما آل اليه سواء في العهود القديمة ما قبل ظهور المسيحية (حيث ساد النظام الرقي)، أو في القرون الوسطى المسيحية (حيث ساد النظام الاقطاعي). واذا حدث نوع من المساواة بين الجنسين فهو المساواة بين العبيد رجالاً ونساءً: مساواة في الافتقار الكلي الى الحقوق، وفي تأديتهم الأعمال الشاقة نفسها، وفي معاناتهم ومكابداتهم العذاب والهوان. أما على صعيد «الاحرار»، فقد توقف الأمر عند حدود الشعور الغريزي بأن الاقتصاد المنزلي والملكية الخاصة والزواج هي الحواجز الاساسية التي تعترض تحرر النساء. لقد حُك على المرأة ان تُحجز بين جدران بيتها الأربعة، وهذا ما أفقدها بالتدريج كل أهية بالنسبة الى النظام الاقتصادي، واقتصر دورها على ان تكون إما منجبة للأولاد، أو أداة للمتعة الجنسية، و«كبش فداء» عند الوقوع في المأزق، باختصار كائن طفيلي لا هدف له ولا شفع سوى تأمين استمرار السلالة وانحجاب الذرية.

واذا كانت المرأة قد لعبت، ما بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر، دوراً ملموساً في المهن الحرفية في المدن، (والدعارة كانت إحدى تلك المهن الشائنة نتيجة الهجرة الريفية الواسعة الى الحواضر)، فان النساء كن يقدمن عملاً ثانوي الأهمية من منظور تطور الاقتصاد العام. وبقي الرجل، رب البيت ودعامة العائلة، المنتج الأساسي وخالق الثروات والمنتجات كافة. ولذلك بقيت المرأة مجردة من حقوقها في المجتمع والدولة، وظلت تبعيتها للرجل داخل الزواج والأسرة على ما كانت عليه في

الماضي دون تبدل يُذكر.

جانبا منافسين أقوياء لها على صعيد ممارسة التأثير النفسي في محيطها. والذي حدث ان النساء كن في ذلك الوقت أكثر ثقافة من الرجال المأخوذون كلياً بالحروب والحملات والغزوات والفجور^(٧). فكانت ثقافة النساء المتحدرات من الأسر النبيلة عالية نسبياً وقدرتهن على التفكير جعلتهن أقدر على إدراك الواقع ووعي شرطنه القاسي من أزواجهن. فلا عجب بعد ذلك أن تكون النساء الخصم الألد لكنيسة القرون الوسطى بمحارقتها ومطارداتها ومحاكمها التفتيشية، طيلة قرون حتى بعد أن عادت المرأة وانزوت من جديد داخل بيتها/مطبخها.

مهما يكن من أمر، فإن المرأة سوف تجد نفسها، بعد ذلك، أي في العصر التالي الذي بشر بالاقتصاد الرأسمالي وازدهار التجارة والصناعة اليدوية... أسوأ حالاً بكثير مما أصابها في عصر الاقطاع والاضطهاد الكنسي. وهنا نصل مع كولونتاي الى بيت القصيد، اذا جاز التعبير، الى دراسة وضع المرأة في ظل النظام الرأسمالي... المرأة وقد أصبحت تشارك في العمل المنتج كمعبدة مأجورة تحت سيطرة الرأسمال، وسط متغيرات عديدة أبرزها بدء تفكك الاسرة وتحللها، وتفاقم شروط النساء الحياتية، اشتراء الاستغلال لقوة عملهن، انتشار البغاء والرهينة على حد سواء، غياب الحماية القانونية لهن، وتوالي التشريعات الموجهة ضدهن، (تلك التشريعات التي ظلت تعتبر المرأة، كما كانت عليها الحال في الماضي، كائناتاً قاصراً وخاضعاً للرجل). باختصار، «لقد كانت النساء الضحايا الاولى لطبقة الماويلين الجشعين، الذين حلوا محل الاقطاعي الكبير، وراحوا يشترون قوة عمل الفقراء ويكسبون الارباح على حسابهم».

فالنظام الاجتماعي الجديد الناجم عن استيلاء البرجوازية على مقاليد السلطة لم يزعج عن المرأة نير العبودية الذي حملته في القرون الوسطى، ولم يطرأ أي تحسن على شروط حياتها. فقد استمر استغلالها واستعبادها واستغلالها وانما بأشكال جديدة لم تكن معروفة من قبل. فالعمل المنزلي أفرخ ما يُسمى بالصناعة العملية، المانيفاتورة، الأوسع نطاقاً والأسرع وتيرة، انما حكم على المرأة مع ذلك ان تظل قعيدة بيتها الخائض، تؤمن حاجات السوق وتقوم

وبمبدأ عن جو الرومانسية البهيج الذي يحلو للمؤرخين اضافؤه على العصر الوسيط، تشن كولونتاي أعنف هجوم لها على الكنيسة، بل على المسيحية ذاتها، للدور الابليسي الذي لعبته في ذلك العصر في تكريس نظرة المجتمع الى المرأة ككائن دوني، بالقياس الى الرجل، وانزال تلك الدونية في منزلة القانون الالهي. تقول كولونتاي: المسيحية التي كانت بالأساس دين العبيد، والبداعية الى التكاسل والضعف والسلبية، سرعان ما استغلت من قبل أصحاب الشأن والأغنياء لإضفاء طابع الشرعية على الملكية الخاصة والجور الاجتماعي، وعلى الهوة الفاصلة بين الطبقات، وعلى استعمال العنف ضد الضعفاء والفقراء. المسيحية هي التي جعلت من الوداعة والصبر «فضيلتين» كان على العبيد والأقنان ان يتحلوا بها لكي يحصلوا على الجزاء والثواب في الآخرة. المسيحية كانت المخدّر الذي استعملته طبقة كبار ملاك الارض لتخدير الفكر والارادة والحوول دون حصول أية بقطة تقلب هيمنتها وتسلطها. وقد طالبت المسيحية، أول ما طالبت، المرأة المنتهية الى الطبقات المحكومة وغير المالكة ثم امتدت لتشمل الجنس النسائي برمته.

ماذا يعني اتهام الكنيسة المسيحية للمرأة بأنها «أداة الشيطان» و«الباعثة الى الخطيئة»؟ أي مسوّغ «إلهي» لمحاولات الكنيسة اثبات الطبيعة «الخاسطة والآثمة والملوثة» للمرأة؟ ان المرارة التي تحفل بها الأسطر القليلة عن دور المسيحية في تكبيل المرأة بأغلال التخلف والقهر لا تعادلها سوى تلك النبرات التهكمية التي تتحدث بها كولونتاي عن فكرة «إماتة الجسد» ونشدان المزوبة والتبتل وانهك الجسد في الصلاة والصوم!! والمفارقة الأدهى بنظر الكاتبة ان الكنيسة لئن جعلت من الزواج سراً من أسرارها المقدسة، إلا انها ظلت ترى في العلاقات الجسدية بين الزوجين نوعاً من الاستسلام للخطيئة!! فالزواج في منظورها مرادف للشهوة، للقليلة، للشبق. ولم تكن ثمة ضوابط تردع الكنيسة عن التنكيل بالعلماء والبطش بالمتنورين الذين كانوا يعمون جيداً دورها السليبي في إعاقة التطور التاريخي، والتي كانت ترى فيهم من

بواجباتها المنزلية الرتيبة والمرهقة في آن معاً. وكلما تنامت القوى الانتاجية وتعاظم الاعتماد على انتاج الصناعة الرأسمالية الكبرى، ازداد عدد النساء العاملات من ضمن تكوّن طبقة العمال المأجورين، البروليتاريا، وهنا تلخص لنا كولونتاى شرط المرأة في ظل الرأسمالية على النحو الآتي:

١ - انحراط سائر أفراد الاسرة في العمل دونما استثناء، النساء يشاركن الرجال همومهم الاقتصادية.

٢ - رفض الدولة البرجوازية والمجتمع الرأسمالي اعتبار المرأة مواطنة كاملة الحقوق على الرغم من ارتفاع نسبة النساء العاملات.

٣ - في النظام الرأسمالي لا تمارس العاملة (وكذلك العامل) أي عمل مستقل، منتج لسلع تذهب مباشرة الى المستهلك، بل تعمل مقابل أجر وتبيع قوة عملها للمقاول، للرأسمالي.

٤ - العمل المأجور ينتزع المرأة من اسرتها ويخرجها في خضم عالم الانتاج. ونظام العمل المأجور يخضع العاملة (وكذلك العامل) مادياً وسياسياً للبرجوازية، ومصير العاملة مماثل هنا لمصير مجمل البروليتاريا.

٥ - المرأة المعانيعة أصلاً من العبودية في البيت، ومن التبعية لزوجها، جاءت الرأسمالية لتثقل كاهلها بعبء اضافي متمثل بالعمل المأجور.

هذا الاضطهاد الاضافي والمتعدد الجوانب الذي حمله للمرأة تطوّر الرأسمالية المعاصر، حل معه في الوقت نفسه الشروط اللازمة لتحررها. ولا يسع القارئ هنا إلا أن يلمس قدراً من النمطية الكلاسيكية في حديث كولونتاى عن «محاسن» الرأسمالية: «لقد أفسحت الرأسمالية في المجال أمام المرأة كي تشارك في العمل المنتج، ووفرت بذلك الشرط الضروري لنضال المرأة، من أجل المساواة والتحرر».

ولعل أمتع الفصول التي كتبتها كولونتاى في كتابها الذي نعرض له هاهنا، المحاضرة السابعة التي تشرح فيها ولادة ما يُسمى بـ «قضية النساء» على يد الرأسمالية المعاصرة^(٨). فالرأسمالية كما هو معروف تفرز، داخلها، العديد من التناقضات. وما وضع المرأة الراهن إلا واحد من تلك التناقضات. ان ثمة تناقضاً جوهرياً يستحكم بين

الأهمية الاقتصادية للمرأة، وبين حالة التبعية والاستلاب التي ترزح تحتها سواء في الاسرة أو المجتمع أو الدولة. هذا التناقض العميق القائم بين الاعتراف بالمرأة كقوة عمل لا غنى عنها للمجتمع وبين التفرقة التي تمارسها بحقها التشريعات البرجوازية (تهميش وتجرید من الحقوق سياسياً واجتماعياً)، هذا التناقض هو الأصل الجذري، عند كولونتاى، لولادة «قضية النساء».

ولدت الحركة النسائية أول ما ولدت في أواخر القرن الثامن عشر، لكنها طُرحت بمحدة فائقة اعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وان كانت كولونتاى تُشير علينا بأن نبحث عن الانطلاقة الاولى للحركة النسائية في مرحلة سابقة على الثورة الفرنسية حين تأسست حركة النساء البرجوازيات في أميركا بالذات. وهنا تستعرض كولونتاى بالتفصيل مسيرة الحركة النسائية في فرنسا وانكلترا وأميركا، وتعرّفنا على دعواتها المختلفة، المتقاربة والمتباعدة: من المطالبة بالتعليم الى المطالبة بالعمل، ومن المطالبة بالعمل اللائق الى المطالبة بالأجر العادل، ومن المطالبة بالعمل الحر الى المطالبة بالعمل السياسي، وحق الاقتراع، وحرية التعبير، وحرية دخول المرأة الى جميع المناصب العامة... الخ.

وبحسب طبقي مرهف وقاطع قد يكون غريباً عن شخص يتحدر من أسرة برجوازية عريقة^(٩)، تأخذ كولونتاى في المحاضرة الثامنة خطأ أكثر جذرية في معالجة الحركة النسائية من حيث هي قضية طبقية أولاً وأخيراً، قضية هي وليدة العنف الملازم للمجتمع البرجوازي الناشئ عن التناقض الاجتماعي بين الرأسمال والعمل. لذلك نسعى نقول بأن الوضع السائد في القرن الثامن عشر كان كفيلاً بتسخير الاعتراف الاحادي الجانب بحقوق المرأة السياسية لتعزيز امتيازات النساء المنتميات أساساً الى الطبقات صاحبة الامتيازات. علماً بأن الاعتراف الشكلي بحقوق المرأة يومها لم يضع حداً على الاطلاق لحياة الخادمة التي كانت تعيشها داخل أسرتها الخاصة، ولم يضمن لها الحماية المطلوبة من تقاليد المجتمع البرجوازي وأحكامه المبسقة، ولم يعقها من تبعية زوجها ولا من الاستغلال

الرأسمالي لها .

النسائية « التي كانت ترعاها والتساؤلات عن أسباب عدم اندماجها بالحركة العامة للطبقة العاملة حتى درجة الإلغاء التام لكل تمايز داخلها، وتحزم قائلة بأن هذه المسألة باتت محسومة وتعليلها أمر بسيط: « من الطبيعي أن يختلف تكوين المرأة العاملة النفسي عن تكوين العامل، وذلك تحت تأثير عبودية القرون. فالعامل أكثر استقلالاً وحرماً وشعوراً بالتضامن. ثم إن أفقه أوسع لأنه ليس سجين العلاقات العائلية الضيقة، فيسهل عليه بالتالي أن يعي مصالحه، وأن يربطها بالقضايا الاجتماعية. أما لكي تبلغ المرأة العاملة مرحلة نضج الآراء التي يبلفها العامل العادي، فهذا يعني أن تحقق قطيعة كاملة مع التقاليد والمفاهيم والقيم الأخلاقية والعادات التي تُشكل جزءاً لا يتجزأ من كيائها منذ نعومة أظفارها »^(١). إذن لا بد أن يكون تحرر المرأة جزءاً من أهداف الطبقة العاملة البعيدة المدى، وأن حل « قضية النساء » هو رهن بتحقيق الأهداف النهائية للحركة العاملة... ولا خوف من حصول أية انتكاسة أو انقسام، لأن البروليتاريا تُشكل طبقة لا وجود فيها للحرب والتناحر بين الجنسين. واستناداً إلى ما قاله ماركس في « الرأسمال »، كفت « قضية النساء عن أن تكون جانباً عملياً محضاً من الصراع الطبقي لتحظى بدعامتها النظرية في النضال التحرري البروليتاري ».

تلك هي الأسس القاعدية التي تم أسساؤها على صعيد حركة النساء البروليتاريات لمستقبل العلاقة مع الحركة العاملة:

١ - عمل المرأة بات ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها. وقد أدرك العمال أنه لم يبقَ لهم من حل سوى تحويل ذلك المنافسة غير المرغوب فيه في سوق العمل إلى حليف مخلص ضد الرأسمال.

٢ - الحركة النسائية تابعة للنضال الموحد للحركة العاملة، ومطالب الحركة الخاصة تعزز وتطور الحركة العمالية نفسها، وكلما تدعمت الحركة العمالية وارتفعت بأهدافها إلى الأعلى، ازدهرت الحركة النسائية داخلها.

٣ - استعجال ساعة تحرر المرأة النهائي أمر منوط بالمرأة نفسها، بدرجة وعيها السياسي ونشاطها الثوري. والذي يطالع محاضرات كولونتايا لا بد أن تلفت

وحيث إن المجتمع كان قد انقسم بالفعل إلى طبقات وشرائح متبايزة، فإن النساء العاملات في الحركة النسائية كان لا بد أن ينطلقن حكماً من مواقف مبدئية متباينة، وكان لا بد أن ينتهين بالتالي إلى حلول متعارضة هي الأخرى للتناقض المستحكم بين دور المرأة في الإنتاج وبين حقوقها المنشودة في المجتمع والدولة. وهكذا انقسمت هذه الحركة منذ انطلاقتها إلى تيارين متعارضين تماماً: تيار نظم نفسه تحت راية حركة نسوية برجوازية، وآخر اعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من الحركة العمالية. وتقد كولونتايا الحركة الأولى لرفضها التسليم بأهمية قيام المرأة بعمل اجتماعي مفيد أسوة بالرجل تماماً إلى جانب تأديتها لوظائفها الاجتماعية كأم ومربية. وتسجل بدقة الأخطاء والانحرافات الكثيرة التي وقعت فيها الحركة النسائية البرجوازية: كاستخفافها بحركة التجديد الاجتماعي، والسمي إلى تحقيق مطالبها ومصالحها الخاصة، وإثارة الصراعات المصلحية بين الرجل والمرأة، ونقل الكفاح من أجل حقوق المرأة على صعيد الصراع الطبقي الثابت إلى صعيد الصراع « الأبدي » بين الجنسين، والمطالبة بالمساواة الكاملة بين الرجال والنساء بغض النظر عن التحولات الاجتماعية والسياسية المطلوب تحقيقها، والسمي إلى تنظيم كافة النساء حول هذا المطلب... « الأمر الذي مَيَّع وعي العاملات للاستغلال الذي يتعرضن له ووضعهن تحت قيادة البرجوازية ». فكان طبيعياً مع انعدام الحس السياسي لدى المناضلات النسويات البرجوازيات أن ينحرفن عن خط النضال القومي ويصلن في آخر الأمر إلى طريق مسدود.

أما حركة النساء البروليتاريات فقد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً ونهائياً ببقية الحركة العاملة التي تشكل جزءاً مؤسماً وعضوياً منها. لكن كولونتايا تسارع مع ذلك إلى الاعتراف بأن ثمة تبايناً مازال وسيبقى قائماً إلى حين داخل تلك الحركة ما بين النساء من جهة ورجال طبقة البروليتاريا. وأنه من قبيل الخطأ التوكيد على أن وحدة الهدف - أي إقامة النظام الاشتراكي - سوف تحل بينها اتفاقاً وانسجاماً تامين. وتستغرب كولونتايا كثيراً الموقف المتشدد في روسيا الثورة من « الحركة الاشتراكية

الداخلية التناحرة.

فقضية النساء لن تجد لها حلاً في الاقطار الرأسمالية؛ انها على العكس تزداد تفاقماً بدلالة وضع المرأة الاجتماعي المتردي. ان النظام الرأسمالي، بدلاً من أن يوفر الحلول لمشكلات النساء، يزيد هذه المشكلات تعقيداً ورسوخاً. وليس في مقدور النساء تحطيم هذه الحلقة المفرغة إلا بالاشتراكية تحديداً. فقدسية الملكية الخاصة، والابقاء على الخلية العائلية المعزولة، واستمرار العادات الفردية، والتقاليد البالية، والاخلاق المزدوجة... الخ، كلها أمور تحمل « قضية النساء » في ظل الرأسمالية في غاية التشوش والتعقيد بحيث يستحيل حلها. وحتى ذوو النيات الحسنة من الرجال ازاء النساء سيعجزون عن وضع حد لاضطهادهن ما دامت سيطرة الرأسمال قائمة لما تُحطم بمد.

وهكذا، ان الخروج من الدائرة المفرغة مرهون بانتصار الطبقة العاملة؛ فإذا كانت الرأسمالية، هي التي حُكِّت بـ « قضية النساء » وأخرجتها الى النور، فان البروليتاريا دون غيرها هي القادرة على قطع الحبل السري لهذه القضية مرة واحدة وإلى الأبد.

انتباهه تلك اللازمة التي تتكرر، لا مندوحة، عند نهاية كل محاضرة^(١) بما يشبه تلاوة « فعل ايمان » ثابت بالخلاص الاشتراكي للبشرية:

« ان تحرر المرأة النهائي لا يمكن ان يحصل إلا في ظل نظام الانتاج الأكثر تطوراً في عصرنا: النظام الاشتراكي... ذلك النظام الذي يجيب الاستفادة من طاقات المرأة الانتاجية ويضعها في خدمة المجتمع »؛ « ان نخط الانتاج الاشتراكي هو الدعامة الاكيدة لتحرر النساء الكامل والشامل في المستقبل »؛ « ان هذا التحرر لا يمكن ان يجد تطبيقه العملي إلا في ظل النظام الاقتصادي الجديد - النظام الاشتراكي »؛ « التمييز الذي تعانيه المرأة لن يزول إلا مع قيام نظام جديد يحل فيه الانتاج والاستهلاك الجماعيان محل الملكية الخاصة، أي مع انتصار النظام الاشتراكي »... الخ.

اذن، نصل مع كولونتاى الى استحالة بلوغ المرأة تحررها التام ومساواتها الكاملة في الحقوق في ظل النظام الرأسمالي، مهما ساهمت في الانتاج، لا لعلة في دورها الانتاجي بل لطبيعة ذلك النظام نفسه وتناقضاته

الهوامش

- (١) أعمال كولونتاى غنية ووفيرة حقاً. والكتاب الذي يُشكّل محور مقالنا التالي هو « محاضرات حول تحرر النساء »، الذي يقدم لنا رؤية اجمالية وشاملة للموقف الاشتراكي من قضية المرأة. وهناك « تحرر المرأة العاملة » وتشرح فيه كولونتاى الحلول الاجتماعية والتنظيمية لسألة تحرر المرأة، و« المرأة الجديدة » ويعالج موضوع تحرر المرأة جنسياً واجتماعياً واخلاقياً بعد انجاز تحررها سياسياً واقتصادياً. والكتب الثلاثة مترجمة الى العربية وصادرة عن دار الطليعة - بيروت. أما كتب كولونتاى الاخرى فهي: « الأسس الاجتماعية للمسألة النسوية » « المجتمع والأمومة »، « حب كبير » (رواية) و« مذكرات كولونتاى ».
- (٢) تحليل التاريخ المشار اليه غالباً ما يتأسس على قاعدة محض بيولوجية سواء أكان المسند غيبياً (الاساطير الفرعونية والاغريقية)، لاهوتياً (الكنيسة المسيحية)، انثربولوجياً (الحركة النسائية الاميركية المعاصرة)، أم سيكولوجياً (المدرسة الفرويدية...) لا فرق.
- (٣) تقول كولونتاى: « من الخطأ الاعتقاد ان تحرر المرأة متعلق بتقدم الثقافة والعلم، وان حرية المرأة مرتبطة بتقدم الحضارة... فلا الثقافة ولا العلم قادران على تحرير المرأة، وانما النظام الاقتصادي الذي يسمح للمرأة باعجاز عمل منتج ومفيد للمجتمع ».
- (٤) قطعاً تلتزم كولونتاى هنا علناً بخطط المراحل الخمس المعروفة (المخطط التاريخي التقليدي) لتطور المجتمع البشري، وتطلق في عملها هذا ما يُسمى « مركزية الذات الاوروبية ». انما هذا لا يُقلل في شيء من أهمية رؤيتها للمرأة المتحررة باعتبارها هي نفسها المرأة العاملة، المرأة المنتجة، سواء كان نط الانتاج اوروبياً أم آسيوياً أم خراجياً.
- (٥) يُعتبر كتاب كولونتاى المرأة الجديدة أهم ما كتبه على الاطلاق في موضوع تحرر المرأة الجنسي ومعالجة الأزمة الجنسية بمختلف وجوها. والطرق التي اعتمدتها في بحث هذه المسألة الحساسة اهلتها عن حق لتكون رائدة في تحطيم ما تكلس من تزمّت وتحجر على يد الطهرانية

خلال القرن المنصرم. وهذه الجراءة انفردت بها كولونتاي من بين سائر المناضلات البروليتاريات اللواتي عالجن موضوعات الحب والزواج والاخلاق.

- (٦) مونيك بيبتر مثلاً في كتابها المرأة عبر التاريخ، دار الطليعة، بيروت.
- (٧) لم يتراجع فساد الاخلاق رغم كل تعاليم الكنيسة. بل ازدهرت الدعارة وانتشرت، وشاعت ما تسميه كولونتاي « الأخلاق المزدوجة » التي ضربت جذوراً غائرة في المجتمع المسيحي وعادت فانتعشت مجدداً في عصر الرأسمالية - البرجوازية.
- (٨) صانعة « المرأة الجديدة » على حد وصف كولونتاي الموحى جداً في الكتاب الذي يحمل نفس العنوان، ولا سيما الصفحات (٥٤ - ٦٣) منه.
- (٩) كولونتاي كما هو معروف سليلة أسرة برجوازية أرستقراطية روسية عريقة.
- (١٠) تحرير المرأة العاملة، ص ٥٨
- (١١) محاضرات حول تحرير النساء، الصفحات ٨٣، ١١٠، ١٣٠، ١٤٩، ١٧٣.